

دور التمويل الاصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي

-تجارب بعض البلدان-

Role of Islamic microfinance in improving living conditions - Experiences of some countries

أ.د. / بوثلجة عبد الناصر

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان

bouteldja_nacer@yahoo.fr

د. بن عزة هشام

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة تلمسان

benazzahicham@gmail.com

الملخص:

يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد ومؤسسات الأعمال على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية بأسعار معقولة وبطريقة مسؤولة. وقد أظهرت بحوث البنك الدولي الخاصة أن حوالي 38٪ من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يتمتعون بالقدرة على الحصول على الخدمات المالية الرسمية.

ورغم قناعة الدول المعنية بهذه المشكلة بأن القضاء على الفقر ودعم الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود يعد أهم محرك لتنمية الدول والمجتمعات، وترجع الكثير من الدراسات تنامي هذه النسبة إلى حرمان الفقراء ذوي الدخل المحدود من دعم المؤسسات التمويلية، سواء منها الحكومية أو شبه الحكومية أو الخاصة لمشاريعهم بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، والضمانات المقدمة على التمويلات المطلوبة

حيث دفعت هذه المشاكل المجتمع الدولي لتنظيم مؤتمر قمة الألفية عام 2000 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، ومن بين أهدافها الإنمائية للألفية خفض عدد الفقراء.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت العديد من البلدان هياكل وآليات تمويلية عامة وخاصة أكثر ملائمة لاحتياجات الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا من جهة، و لاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة من جهة أخرى، لذلك برز التمويل الأصغر التقليدي باعتباره أداة هامة لمساعدة عدد كبير من الفقراء في المجتمع وتحفيز استقلاليتهم الاجتماعية والاقتصادية.

ورغم الجهود المبذولة فقد أظهرت عدة تقارير (CGAP، اندراباديش 2010) أن التمويل الأصغر التقليدي (غير المنضبط بأحكام الشريعة) لم يحقق كامل الأهداف المرجوة، وكانت نتائج الاجتماعية والاقتصادية محدودة للغاية، وذلك لاعتبارات دينية ترتبط برفض غالبية الشعوب الإسلامية للمنتجات المالية التي لا تتطابق مع الشريعة الإسلامية، سنحاول من خلال ورقتنا البحثية تبيان الدور الذي يلعبه التمويل الاصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي وذلك باستعراض اهم التجارب الدولية المختلفة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: تمويل أصغر تقليدي، تمويل اصغر إسلامي، منتجات مالية، شمول مالي، مستوى معيشي.

summary:

Financial inclusion requires the ability of individuals and businesses to access and use financial services effectively at reasonable prices and in a responsible manner. Private World Bank research has shown that about 38% of the world's adult population does not have access to formal financial services.

Despite the conviction of the countries concerned that the eradication of poverty and the support of low-income groups is the most important engine for the development of countries and societies, many studies indicate that this increase deprives the poor and low-income support of financial institutions, both governmental and quasi-governmental Or private for their projects because of their poor creditworthiness, and the guarantees provided on the required funding

These problems have prompted the international community to organize the 2000 Millennium Summit at United Nations Headquarters in New York. Among its Millennium Development Goals is to reduce the number of poor people.

To achieve these goals, many countries have developed public and private financing structures and mechanisms more suited to the needs of the most disadvantaged social groups on the one hand and the needs of small entrepreneurs on the other. Traditional microfinance has emerged as an important tool to help a large number of the poor in society Their social and economic independence.

In spite of the efforts made, several CGAP reports (Andrapradesh 2010) have shown that traditional microfinance (unregulated by shari'a) has not achieved all the desired objectives and its social and economic consequences have been very limited due to religious considerations associated with the rejection by the majority of Islamic peoples of financial products that do not In our paper, we will attempt to demonstrate the role played by Islamic microfinance in improving financial coverage by reviewing the most important international experiences in this field.

Keywords: Traditional Microfinance, Islamic Microfinance, Financial products, living standard, Financial Inclusion.

المقدمة:

يواجه العالم اليوم مجموعة من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية المؤدية لزيادة حدة الفقر في معظم دول العالم، حيث تشير إحصائيات الجهات المتابعة لتنمية إقتصادات الدول إلى تنامي نسبة الفقر في دول العالم لاسيما الدول النامية، وهذا رغم التقدم التكنولوجي و الصناعي الذي شهده العالم ، ورغم قناعة الدول المعنية بهذه المشكلة بأن القضاء على الفقر و دعم الطبقات الفقيرة ذات الدخل المحدود يعد أهم محرك لتنمية الدول و المجتمعات. وترجع الكثير من الدراسات تنامي هذه النسبة إلى حرمان الفقراء و ذوي الدخل المحدود من دعم المؤسسات التمويلية، سواء منها الحكومية أو شبه الحكومية أو الخاصة لمشاريعهم بسبب ضعف جدارتهم الائتمانية، والضمانات المقدمة على التمويلات المطلوبة، حيث دفعت هذه المشاكل المجتمع الدولي لتنظيم مؤتمر قمة الألفية عام 2000 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، و حددت القمة من بين أهدافها الإنمائية للألفية خفض عدد الفقراء.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت العديد من البلدان هياكل وآليات تمويلية عامة و خاصة أكثر ملائمة لاحتياجات الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا من جهة، و لاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة من جهة أخرى، لذلك برز التمويل الأصغر التقليدي باعتباره أداة هامة لمساعدة عدد كبير من الفقراء في المجتمع و تحفيز استقلاليتهم الاجتماعية و الاقتصادية.

حيث عرفت صناعة التمويل الأصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة، و ذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها و فعاليتها في مكافحة الفقر و البطالة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء و محدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، ويعتبر إعلان **هيئة الأمم المتحدة سنة 2005** السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة ، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة المحدثة في ظل هذه البرامج كإحدى دعائم التنمية الأساسية للاقتصاد الوطني في كثير من دول العالم، وذلك من خلال دورها الفعال في التطور و النمو الاقتصادي و الاجتماعي، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، و خلق مناصب العمل و رفع مستويات المعيشة ، و لذلك فقد اكتسبت المشروعات الصغيرة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و دورها الفعال في تحقيق التنمية.

ورغم الجهود المبذولة فقد أظهرت عدة تقارير (**CGAP، اندراباديش 2010**) أن التمويل الأصغر التقليدي (غير المنضبط بأحكام الشريعة) لم يحقق كامل الأهداف المرجوة، و كانت نتائجه الاجتماعية و الاقتصادية محدودة للغاية، وذلك لاعتبارات دينية ترتبط برفض غالبية الشعوب الإسلامية للمنتجات المالية التي لا تتطابق مع الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا و تحدد المبادئ العامة للتعاملات المالية بين المسلمين.

ومن هذا المنطلق جاءت الكثير من المحاولات لبناء نموذج ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي يركز على المبادئ العامة للشريعة و السنة النبوية ، و مستفيدا من القبول العام و الازدهار الملحوظ التي تعرفه الصناعة المالية الإسلامية، وبذلك ظهر إلى الوجود مصطلح التمويل الأصغر الإسلامي، حيث يتلاقى التمويل الأصغر و التمويل الإسلامي في أن كل منهما قد أصبح شائعا و انتشر انتشارا واسعا، وقد كانت اللحظة الأكثر شهرة للتمويل الأصغر في العام 2006 ، بفوز البروفيسور محمد يونس، و بنك جرامين بجائزة نوبل للسلام، ويشير مفهوم التمويل الأصغر الإسلامي بشكل عام، إلى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء، أو تقديم خدمات مالية أخرى لهم مثل التأمين، والادخار، وتحويل الأموال... الخ ، بصيغ تتفق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير و

ضوابط شرعية و فنية ، لتساهم بدور فعال في محاربة الفقر و الإقصاء الاجتماعي و بذلك تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ومن أجل هذا عرفت الجزائر تحولات عميقة حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو و تطوير المؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة، وذلك من خلال إنشاء هياكل وإقامة برامج تهتم خصيصا بدعمها و تمويلها.

ونظرا للمكانة التي يلعبها قطاع التمويل في العملية التنموية، وفي ظل تراجع الجدارة المالية للأفراد في المجتمع الجزائري لعدم تمكن الكثير منهم من توفير الضمانات الكافية للاقتراض من البنوك التقليدية ، كان من الضروري البحث عن سبل جديدة للتمويل تتوافق مع تلك المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي أصبحت تميز المجتمع الجزائري، لذا بادرت السلطات في الجزائر إلى محاولة وضع الآليات اللازمة و الكفيلة بتوفير التمويل الذي يصب في مصلحة الفقراء.

والجزائر من بين الدول الإسلامية التي وجدت في التمويل الأصغر الإسلامي، بديلا تمويليا يلبي حاجات و رغبات العديد من مالكي المشروعات الصغيرة الذين يرفضون التعامل بالصيغ التمويلية التقليدية، نظرا لما تحويه من مبادئ تتنافى و الشريعة الإسلامية السمحاء، وعلى الرغم من حداثة تجربة الجزائر في مجال التمويل الأصغر لعدم وجود مؤسسات متخصصة بهذا النوع من التمويل، على غرار النموذج السائد في العالم ، والمتمثل في بنوك الفقراء أو منظمات غير حكومية، تمثل صيغة القروض الحسنة أفضل مثال على النجاح الذي شهدته أساليب التمويل الإسلامية في الجزائر في إطار الإستراتيجية القائمة على دعم الطبقات الفقيرة و أصحاب المشروعات الصغيرة.

وهنا سنحاول تبيان الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر الاسلامي في تحسين الشمول المالي وذلك باستعراض اهم التجارب الدولية المختلفة في هذا المجال.

وعليه ضمن ما تقدم فان الاشكالية التي نعمل على معالجتها في هذه الورقة تتلخص في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه التمويل الأصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي ؟ وكيف يمكن

الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال؟

ولمعالجة الاشكالية السابقة سوف نتطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التمويل الأصغر التقليدي... مفاهيم اساسية.

المحور الثاني: واقع صناعة التمويل الأصغر الإسلامي و تحدياتها:

المحور الثالث: تجربة التمويل الأصغر في الجزائر

المحور الرابع: التمويل الأصغر التقليدي و الاسلامي :-تجارب عالمية ناجحة-

المحور الأول: التمويل الأصغر التقليدي... مفاهيم أساسية.

1-تعريف التمويل الأصغر:

توجد عدة مسميات للتمويل الأصغر مثل ،التمويل المتناهي الصغر،التمويل البالغ الصغر ، التمويل الصغير ، الائتمان البالغ الصغر، القروض المتناهية الصغر، وغيرها من المسميات والتي غالبا ما تحمل نفس المعنى ، وهو ترجمة لفظة: microfinance المستعملة في أدبيات الاقتصاد في اللغة اللاتينية.

وتجدر الإشارة أن استخدام المصطلحين التمويل الأصغر microfinance و القرض الصغير microcredit يدعو الى ضرورة التمييز بينهما منذ البداية ،فمصطلح القرض الصغير يشير الى منح الائتمان بكميات صغيرة الى الفقراء الذين يستبعدون عادة من الخدمات المصرفية التقليدية ، نظرا لافتقارهم الى الضمانات أو الى الوظائف ، أما التمويل الأصغر فانه يقدم للفقراء النشطين اقتصاديا مجموعة كاملة من الخدمات المالية و غير المالية مثل : الائتمان الصغير، والادخار،التأمين،التحويلات المالية، المدفوعات،التدريب،الاستشارات..الخ¹ ، فالفقراء تماما كأى شخص آخر يحتاجون الى مدى واسع من الخدمات المالية و غير المالية حتى يتمكنوا من بناء أصولهم / موجوداتهم و لكي يحموا أنفسهم ضد المخاطر.

كما انه لا يوجد تعريف شامل ونهائي لمفهوم التمويل الأصغر فهو يختلف من بلد الى آخر، حتى قيل أن مفهوم التمويل الأصغر مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده، فمجلة " الاكونوميست " The economist كتبت العام 2005 : "أن التمويل متناهي الصغر ، قد يعني أي شئ يتراوح ما بين حفنة من الصدقات التي يوزعها رجل دين في قرية وما تقدمه المصارف الحكومية لعمالها"².

2- نشأة التمويل الأصغر:

بدأ التطور التاريخي للتمويل الأصغر بالاقتراض (أو التسليف) الودي بين الاصدقاء و الأهل، ثم ظهرت الجمعيات (أو جمعيات التوفير الدوارة)، ثم المرابون، فتجار الرهن، وظهرت أخيرا المنح و الهبات من الدول الأكثر غنى و أخيرا منظمات تمويل المشروعات المصغرة

وفي الواقع تعلمنا الدراسات التاريخية أن جميع البلدان المتقدمة في وقتنا الحاضر كان لهم تجاربهم الخاصة في مجال التمويل الأصغر ، والتجربة الأوروبية ترجع الى القرن السادس عشر ، ومن أشهر التجارب في هذا الصدد تجربة كل من ايرلندا وألمانيا ، و التجربة الايرلندية أقدم من التجربة الألمانية وترجع الى القرن السابع عشر ، ويذكر أن عام

1720 شهد أول قرض موجه للفقراء في ايرلندا ، وكان اثر الزيادة المتصاعدة للفقير في أوروبا حيث أشارت الأرقام الى أن ما يعادل 20% من الأسر الايرلندية حصلت على قروض صغيرة ومتناهية الصغر عام 1843، أما التمويل الأصغر في ألمانيا فهو يرجع الى تجربتين في القرن التاسع عشر 1846/1847 احدهما في الريف وكان يقودها رجل اسمه Reiffeisen و الأخرى في الحضر ورائدها رجل اسمه Schulze-Delitzch فقد أسس Friedrich-Wilhelm Reiffeisen أول نظام تعاوني للائتمان في ألمانيا عام 1846 والذي كان يمنح للقرويين قروض صغيرة بأسعار فائدة مقبولة، وعند وفاته كانت أفكاره قد انتشرت في كل من أستراليا و بلجيكا و فرنسا و هولندا و النمسا.

المحور الثاني: واقع صناعة التمويل الأصغر الإسلامي و تحدياتها:

اصبح التمويل الاصغر و التمويل الاسلامي اليوم يصنفان كصناعتين مهنتين تتسم كل واحدة منهما بتنوع منتجاتها و تنامي قاعدة عملائها واتساع نطاق انتشارها الجغرافي، فقد نجحت كل صناعة منهما في استحداث حلول مبتكرة لتلبية احتياجات السكان العاجزين عن النفاذ الى خدمات التمويل التقليدي، هذا ما جعل القطاعين يشتركان في عدة اهداف من بينها هدف توفير خدمات مصرفية شاملة من خلال تمويل الانشطة الانتاجية المدعومة بالأصول ، وهدف تعزيز التمكين الاقتصادي عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة مبتكرة ، هذا التكامل في الاهداف بين القطاعين يخلق اطارا جاهزا لانصهارهما معا في قطاع جديد متخصص يعرف باسم التمويل الاصغر الاسلامي.³

1- مفهوم التمويل الاصغر الاسلامي:

يمثل التمويل الاصغر الاسلامي ملتقى مجالين يشهدان نموا سريعا، وهما التمويل الاصغر و التمويل الإسلامي، وان كانت توافر لديه امكانية الاستجابة لطلب غير ملبي، إلا انه يجمع ايضا ما بين المبادئ الاجتماعية و الاسلامية الداعية الى مراعاة الاشخاص الاقل حظا ، وبين قدرة التمويل الاصغر على توفير فرص لحصول الفقير على التمويل.

فالتمويل الاصغر الاسلامي يشير الى "تقديم تمويل عيني او نقدي للفقراء او تقديم خدمات مالية اخرى مثل التامين ، والادخار، وتحويل الاموال... الخ بصيغ تتفق مع احكام و مبادئ الشريعة الاسلامية ووفق معايير و ضوابط شرعية و فنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وبذلك نجد ان هناك اتفاق بين التمويل التقليدي الاصغر و التمويل الاصغر الاسلامي في ان كلاهما يهدف لمساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر و المساهمة في التنمية

2- مقارنة سريعة بين التمويل الاصغر التقليدي و التمويل الاصغر الاسلامي:

بالنظر للتعريف السابقة لكل من التمويل الاصغر التقليدي و التمويل الاسلامي فكلاهما يهدف الى مساعدة الفقراء لإخراجهم من براثن الفقر و المساهمة في التنمية، ولكن يكمن الاختلاف في الوسيلة او الطريقة التي يتم بها تقديم التمويل ، فحسب الشريعة الاسلامية فان التمويل يمكن ان يكون عيني او نقدي بصيغ تتفق مع احكام و مبادئ الشريعة الاسلامية ووفق ضوابط شرعية، اما التمويل التقليدي فيقدم القروض و الخدمات المالية الاخرى حسب نظام الفائدة و لا يشترط خضوع معاملاته لمبادئ و احكام الشريعة الاسلامية.⁴

كما ان مؤسسات التمويل الاصغر التقليدي ليست مناسبة عادة للفقراء المزمين لأنهم سيستخدمون القروض لتوفير احتياجاتهم الاساسية مثل الغذاء و الملابس و السكن بدلا من انشاء المشاريع الصغيرة و هذا ما يجعلهم غير قادرين على تسديد قروضهم بل سيقعون في الدين و يصبحون اكثر فقرا ، بينما في التمويل الاصغر الاسلامي فتعطى الاولوية للاحتياجات الرئيسية للفقراء المزمين، حيث يوفر الاسلام العديد من الاشكال الخيرية التطوعية و اهمها الوقف و الزكاة.⁵

كما بينت تجربة جرامين ببنغلاديش، باعتبارها التجربة المؤسسة لانطلاق التمويل الاصغر ، عن فعاليتها في انتشال الفقراء من دائرة الفقر و تمويل مشاريعهم المنتجة، لكنها سرعان ما برهنت على محدوديتها في ذلك، بل ادت في احيان كثيرة الى اقحام الفقراء في حلقة مديونية مفرغة.

3- لماذا التمويل الاصغر الاسلامي:

تثبت الاستقصاءات التي تم اجراؤها مؤخرا ان هناك فرصة هائلة امام سو التمويل الاصغر الاسلامي، ذلك السوق الناشئ الشباب للنمو والوصول الى عدد غير مسبوق من عملاء التمويل الاصغر على مستوى العالم الاسلامي، فهناك طلب قوي من قبل عملاء التمويل الاصغر في المجتمعات الاسلامية على ادوات التمويل الاسلامي لأسباب دينية.

اظهرت الدراسات التي اجرتها كل من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية بالنسبة للأردن أن 24.9% و 32% على التوالي من اولئك الذين اجريت معهم مقابلات ذكروا اسبابا دينية لعدم اقدامهم على الحصول على القروض التقليدية وأظهرت دراسة أيضا أن 18.6% من اولئك الذين اجريت معهم مقابلات يجعلون الاسباب الدينية العامل الاوحد الاكثر اهمية في اتخاذهم لقرار الحصول على القرض.

وكذلك في الجزائر كشفت دراسة اجريت عام 2006 ان 20.7% من مالكي المؤسسات الصغرى لا يتقدمون بطلبات للحصول على قروض لأسباب دينية في المقام الاول.

وفي اليمن يطالب 40% من الفقراء حسب التقديرات بالخدمات المالية الاسلامية مهما كانت كلفتها. وإضافة إلى تلك الدراسات التي تمت بتكليف من مؤسسة التمويل الدولية ، اشار تقرير بنك اندونيسيا لعام 2000 الى ان 49% من سكان المناطق الريفية يؤمنون بتحريم الربا ويجذون التعامل مصرفيا مع مؤسسة مالية خاضعة لأحكام الشريعة الاسلامية.

فحسب الاحصائيات انه لا تقل نسبة مقاطعي المعاملات البنكية التقليدية عن 72% من سكان الدول الاسلامية، وتصنف نسبة كبيرة من هذه الشريحة من الفقراء الذين لا يتوفرون على الضمانات الكافية للاستفادة من خدمات البنوك، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الاصغر الاسلامي في السنوات الأخيرة، لكنه مع ذلك لا يرقى الى الحاجة في ارض الواقع، حيث ان 650 مليون شخص يعيشون على اقل من دولارين في اليوم في هذه الدول.⁶

وحسب بعض الاحصائيات فان عددا قليلا من الدول وهي ، بنجلاديش واندونيسيا و أفغانستان، تستأثر وحدها بنسبة 80% من اجمالي عملاء التمويل الأصغر، ويعزو مسؤولو مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامي محدودية الانتشار الى قلة الموارد المالية لهذه المؤسسات مقارنة بمؤسسات التمويل الاصغر التقليدية.⁷

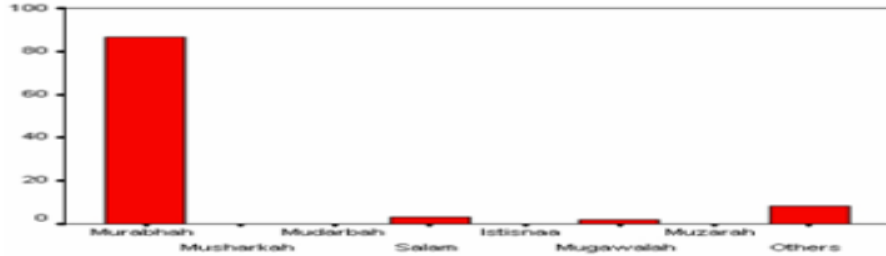
4- التحديات التي يواجهها التمويل الاصغر الاسلامي:

بالرغم من ان عمر هذه الصناعة صغير إلا انه يمكن للتمويل الاصغر الاسلامي ان يوسع نطاق انتشاره الى مستويات غير مسبوقة في العالم الإسلامي، إلا أن القائمين على نشاطها قد كشفوا لها عددا من التحديات ، منها ما اتصل بالممارسة و منها ما ارتبط بالبيئة المحيطة.

-تنوع سلة الخدمات المقدمة:على الرغم من كثرة صيغ التمويل الاسلامية ، مازال التمويل الاصغر الاسلامي يتركز على صيغ المراجعة بالدرجة الاولى ، وعلى الرغم من ان صيغ المشاركة في الربح و الخسارة يعتبرها الكثيرون مثالية فإنها قلما تستخدم، وحتى ان سلما بأهمية اسلوب المراجعة فان المدخرات الالزامية و خدمات الادخار والتأمين و التحويلات و غير ذلك من الخدمات القائمة على الرسوم غير مستخدمة بالشكل المطلوب في مؤسسات التمويل

الاصغر الاسلامي ، وبغرض الاستفادة من القطاع العريض لمجال التمويل الاصغر يجب تصميم و ابتكار منتجات تلبي رغباتهم و تكون موافقة للشريعة.⁸

الشكل رقم : 01 : اساليب التمويل المستخدمة في برامج التمويل الاصغر بالسودان:



المصدر: فريد ، هبة محمود صادق ، التمويل الاصغر في السودان ، المؤتمر الثامن للتمويل الاصغر ، الاردن، 2011.

-البنية التحتية: حيث تعد هذه الصناعة صناعة ناشئة تفتقر لمؤسسات البنية التحتية تدعم نشاطها و توسعها، وهذا يعتبر اكبر تحديا تعرفه هذه الصناعة فالإحصائيات تشير إلى وجود اقل من 200 مؤسسة تقدم خدمات التمويل الاصغر الاسلامي في دول العالم الاسلامي ، وهو ما يدل على ضآلة حجم التمويل الاصغر الاسلامي لا من حيث عدد المؤسسات المشاركة و لا من حيث حجم التمويل ، اذ تشير التقديرات الى ان حجمها لا يتجاوز 1% من حجم السوق التقليدية.⁹

-التكاليف العالية: إذا كان نظام التمويل الاصغر التقليدي صاحب الخبرة الطويلة يعاني من ارتفاع هذه التكاليف ، فان تكاليف مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامية ليست بأقل من ذلك بالنظر الى خصوصية نشاطها وقصر التجربة وهذا ما يستوجب من مؤسسات التمويل تصميم انظمة متطورة لاحتساب التكاليف تمكنها من رفع تقارير ربع سنوية و تساعد على تدقيق عملياتها بانتظام.

-الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: حيث تعد المشكلات الفقهية تحديا امام تطوير التمويل الاسلامي لاختلاف آراء العلماء في الفقه الاسلامي، وهذه المشكلة تبدو اكبر حدة في اطار التمويل الاصغر الاسلامي و ذلك بسبب بعض الممارسات المحلية في مجال التمويل الاصغر التي سمحت بالحياد عن العقود التي حددتها كتب الفقه الاسلامي مما يفتح المجال امام الجدل و مثال ذلك اختلاف الآراء في المعاقبة على التأخير او الامتناع عن السداد.¹⁰

-صعوبة الموازنة بين الاهداف الاجتماعية و الربحية في التمويل الأصغر: من المهام الأكثر تحديا امام مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامية هي الموازنة بين الرسائل الاجتماعية و الربحية، فقد اثبتت افضل ممارسات التمويل الاصغر بان هذين الهدفين مكملان لبعضهما و هما يعكسان نفس المفاضلة، وكل منهما يدعم الآخر، كما يعكسان نفس المظاهر لفلسفة العمل ، فالرسالة الاجتماعية توجه مؤسسة التمويل الاصغر تجاه موضعية متخصصة في السوق من اجل خدمة السوق بفعالية و ربحية.

ولكن فقد اصبح التركيز على الربحية هو العنصر الأهم، فلم تعد برامج التمويل الاصغر تولي اهمية للفئة الفقيرة، اذ يتضح لنا من خلال الشكل الموالي ، معظم التمويلات اتجهت نحو عائلات غير فقيرة و هذا ما لا يخدم الهدف الاجتماعي لبرامج التمويل الاصغر.

الشكل رقم 02: نسبة العائلات التي تصلها خدمات التمويل الاصغر في افريقيا



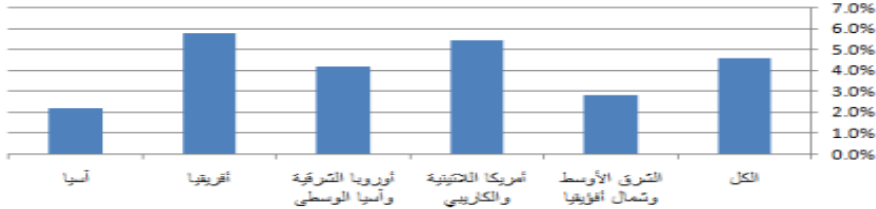
المصدر: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، من ينسحبون و من يحجمون عن الانضمام، افكار متبصرة من مؤسسات التمويل الاصغر بشرق إفريقيا، مذكّرة مناقشة ، العدد 16، 2000، ص04.

-التعليم و التدريب و البحوث و التطوير: يشكل غياب التكوين و التدريب فيما بين العملاء و العاملين بالمنظمات تحديا كبيرا امام قطاع التمويل الاصغر الإسلامي، فمثلا اننا لا نجد مؤسسات التمويل الاسلامية تنفق ما يكفي من الاموال على البحوث و التدريب، فمن دون تعليم العملاء بمبادئ و آلية عمل برامج التمويل الاصغر الاسلامي سيبقى العملاء بعيدون عن تناول منتجات هذه الصناعة.¹¹

- مخاطر الائتمان: تنشأ مخاطر الائتمان في التمويل الاسلامي عن الذمم المدينة لعقود المراجعة و مخاطر الاطراف المتعامل منها في الصيغ الاسلامية الاخرى ، ويؤدي استفحال حجم هذا النوع من المخاطر الى ارتفاع خطر التعثر بالنسبة للمشروع لينتقل بذلك الاثر الى مؤسسة التمويل الاصغر مما قد يسبب الإفلاس، حيث يعد متوسط مخاطر المحافظ عند 30 يوما لكل من البنوك التقليدية الريفية و المتوافقة مع الشريعة في العالم العربي متماثلا ، حيث يقدر

بـ9% تقريبا وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمعايير التمويل الاصغر التقليدي التي سجلت معدلات اقل كما هو موضح في الشكل ادناه .

الشكل رقم 03: نسبة التأخر في السداد لأكثر من ثلاثين يوما



المصدر: تقرير ميكس لتحليل و مقارنة الاداء للتمويل الاصغر في العالم العربي ، 2010، ص16.

-الانتشار و الوصول: حيث يعد انتشار التمويل الاصغر الاسلامي محدودا للغاية ، حيث يصل عدد عملاء مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامية الى حوالي 380 الف عميل من خلال 126 مؤسسة تعمل في 14 بلد، وتتمتع بنغلاديش بأوسع انتشار للتمويل الاسلامي الاصغر بما يزيد عن 100 الف عميل و مؤسستين نشطتين، وبشكل عام لا يزال التمويل الاصغر الاسلامي يشكل حصة صغيرة للغاية من اجمالي انتشار التمويل الاصغر في العالم فعلى سبيل المثال في سوريا و اندونيسيا شكلت ادوات التمويل الاسلامية نسبة 3 % و 2 % على التوالي من قروض التمويل الاصغر المستحقة عام 2006.

-الاستدامة: وهي قدرة البرنامج على الاستمرار و التوسع اعتمادا على ايرادات التشغيل التي يحققها نتيجة لتقديم الخدمات للمستهدفين، حيث اصبحت الاستدامة من اهم ما تتميز به برامج التنمية الحديثة ، بل وأضحت شرطا لا بد من توافره.

المحور الثالث: تجربة التمويل الأصغر في الجزائر

لقد انشأت الجزائر العديد من الهيئات لتنفيذ مختلف البرامج الرامية لتشغيل الشباب و تمويل مؤسساتهم المصغرة، منها ما يمول المشاريع المصغرة بالاشتراك مع البنوك خاصة التقليدية منها ، ومنها ما يمول هذه المشاريع دون الاشتراك مع البنوك و بقروض بدون فوائد ، ويبلغ حجم السوق المحتمل (حرفيون، وأصحاب محال و فلاحين...) حوالي خمسة ملايين أسرة و 150 ألف شركة صغيرة، وإضافة إلى ذلك هناك قطاع غير رسمي ضخم يوجد به 1.25 مليون عامل لا يتعاملون مع بنوك ، إذ تشير التقديرات إلى أن 30% فقط من الجزائريين يتعاملون مع البنوك.

غير أن الخبرة الجزائرية في التمويل الأصغر حديثة للغاية وأواخر التسعينات، وبدأتها الحكومة بالتوازي مع مشروعات تنمية أخرى ، واليوم توجد 15 منظمة غير حكومية في القطاع غير الهادف للربح في الجزائر ومن أهمها: التوزيع،

وكالة التنمية الاجتماعية ، بريد الجزائر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، الصندوق القومي لتنظيم الدعم الزراعي ، الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM
وفيما يلي سنحاول أن نتطرق إلى أهم الهيئات الحكومية المتخصصة في تمويل هذه المشاريع المصغرة في الجزائر.

1- التمويل الأصغر في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

تشكل الوكالة أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر ، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004¹² ، حيث تتمثل مهامها الرئيسية فيما يلي:
-تسيير جهاز القرض المصغر الذي يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر ، ويهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات.

-دعم و نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم. - منح سلف بدون فوائد.
-تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية لتنفيذ مشاريعهم.

حيث يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع و الخدمات، وتشرف الوكالة في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل ، فالأولى عبارة عن سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة و التي لا يتجاوز 100.000 دج و تصل مدة تسديدها إلى 36 شهر ويمكن أن تصل قيمة القرض 250.000 دج في المناطق الجنوبية¹³ ، و الصيغة الثانية عبارة عن قروض تمويل المشاريع المصغرة التي لا تتجاوز كلفتها مليون دج و المستعملة في اقتناء عتاد صغير و شراء المواد الأولية، ودفع المصاريف الضرورية لانطلاق النشاط ، وقد تصل مدة تسديده 8 سنوات والتي في هذه الحالة تستدعي تركيبا ماليا مع احد البنوك الشريكة مع الوكالة و تسمى نمط التمويل الثلاثي (المستفيد---الوكالة---البنك)، حيث قدر العدد الإجمالي للقروض (السلف) الممنوحة خلال الفترة (2004-2014) بـ 622481 سلفة موزعة على نمطي التمويل سلف بغرض شراء مواد أولية أو سلف لإنشاء مشروع مصغر.

الجدول رقم 01: توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة ANGEM حسب قطاعات النشاط 2004- السداسي 1- 2014

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	95804	15.39
الصناعة	234401	37.66
البناء والاشغال العمومية	52655	8.46
الخدمات	129960	20.88
الصناعة التقليدية	108550	17.44
تجارة	737	0.12
الصيد البحري	374	0.06
المجموع	622481	100

Source : www.angem.dz , le 15/10/2014

على الخدمات المالية و المتمثلة في القروض المصغرة التي تقدمها الوكالة ، فانها تقدم خدمات غير مالية للمستفيدين من القروض المصغرة ، منها خدمات المرافقة و الدعم و المساعدة على انشاء الانشطة من خلال تقديم الاستشارات الفنية و تقديم خدمات التكوين لاصحاب المشاريع المصغرة و المساعدة التقنية لهم ، وكذلك في تنظيم الصالونات الوطنية و الجهوية لعرض بيع المنتجات.

وللوقوف على مدى مساهمة جهاز القرض المصغر في استحداث مناصب الشغل للفئات المهمشة و المساهمة في تحسين أوضاعهم المعيشية و التخفيف من معدلات البطالة و الفقر ، يلاحظ زيادة عدد مناصب الشغل المستحدثة ، حيث بلغ في سنة 2012 بـ 219640 منصب¹⁴.

2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة ، يستفيد الشباب صاحب المشروع من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسعها من:¹⁵

- مساعدة مجانية (استقبال ، إعلام ، مرافقة و تكوين).
- الإعفاء من مختلف الرسوم والضرائب.
- الإعانات المالية المتمثلة في قروض بدون فائدة أو تخفيض نسب الفوائد البنكية.

ويوجد نوعان من تركيبة التمويل ، تمويل ثنائي حيث يتم إنشاء المشروع المصغر عن طريق توفير نصيب من الأموال اللازمة لانجاز المشروع من طرف صاحب المشروع المصغر على شكل مساهمة 71% و نصيب من الأموال من طرف الوكالة على شكل قرض حسن يتم استرجاعه لاحقا 29% للاستثمارات الأقل أو يساوي من

5000.000 دج، والتمويل الثلاثي فيتم إنشاء المشروع من طرف الوكالة و البنك و الشباب ، كل نسبة مساهمته في المشروع ، صاحب المشروع 1%، والوكالة 29%، والبنك 70%.
فبالرغم من المساهمة الشخصية لصاحب المشروع الضئيلة التي تكاد تنعدم في صيغة التمويل الثلاثي إلا أن تلك المساهمة من طرف البنك على شكل قرض بفوائد تشكل الحاجز الأكبر أمام الشاب الجزائري المسلم (الفوائد).
وشهد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة تطورا في بالغ الأهمية في الفترة الممتدة من تاريخ إنشائها إلى غاية السادس الأول من سنة 2013، حيث ساهمت في دعم و مرافقة 270288 مشروع وهو ماساهم في خلق 660935 منصب شغل¹⁶، فمن خلال ما هو ملاحظ أن تمويلات الهيئات الحكومية قد لا تفي بجميع متطلبات المشاريع المصغرة خاصة صيغ التمويل التي تجمع بين المتطلب الديني و الاقتصادي في نفس الوقت مما يجعل صاحب المشروع يتردد في تمويل مشروعه من طرف هذه الهيئات ، ويفكر أو يحتاج إلى بدائل أخرى ، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الفصول القادمة من خلال تطرقنا لدور الوقف و الزكاة في ذلك.

3- تجربة بنك البركة الجزائري في مجال الاهتمام بتمويل النساء الماكثات في البيوت:

حيث انه في إطار احد المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ-DEVED بمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى مدينة غرداية ، تم تأسيس مع نهاية 2008 مؤسسة للخدمات المالية والمسماة FIDES ALGERIE بالتعاون مع بنك البركة الجزائري من اجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية ، حيث تتمثل الفئات المستهدفة ضمن البرنامج مجموعة من الفئات المحدودة الدخل والتي تشمل الأفراد التالية:

*النساء الفقيرات الماكثات بالبيوت.

*الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات الحرفية والصناعات التقليدية.

* الأفراد المحدودي الدخل من ذوي أصحاب المشروعات المدرة للدخل والمشروعات المصغرة جدا.

*الأفراد من ذوي أصحاب المشروعات المدرة للدخل الناشطين في القطاع غير الرسمي.

ومن نتائج البرنامج من حيث العدد الإجمالي للمشروعات الممولة نقلا عن تصريحات لأمين العام لبنك البركة الجزائري حيدر ناصر ، إلى انه تم تمويل 1000 امرأة لها نشاطات اقتصادية ممارسة على مستوى البيوت ، كما تم تقديم التمويل لما يقارب 130 مشروعا اقتصاديا على أساس التمويل بالمشاركة ، وفيما يخص بصيغة المراجعة المصغرة

تشير الإحصائيات انه تم تمويل حوالي 125 امرأة لها مشروعات اقتصادية ممارسة على مستوى البيوت و ذلك إلى غاية نهاية سنة 2013.¹⁷

وبلغت القيمة الإجمالية التراكمية لحجم التمويل المقدم ضمن هذا البرنامج أكثر من 100.000.000 دج وذلك إلى غاية نهاية سنة 2013، وفي الأخير بإمكاننا القول أن تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، بأنها تجربة هامة على مستوى الاقتصاد الجزائري لما لها من إيجابيات لا سيما في إطار تمويل الأفراد الفقراء المستبعدين للعديد من الأسباب من التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

المحور الرابع: التمويل الأصغر التقليدي و الاسلامي :-تجارب عالمية ناجحة-

1-تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش:

بنك الفقراء هو ذلك البنك الذي أسسه "محمد يونس" في أكتوبر 1983 تحت اسم بنك غرامين Grameen Bank (وتعني بالبنغالية بنك القرية) ليكون بذلك أول بنك في العالم يقوم بتوفير رؤوس الأموال للفقراء في صورة قروض بدون ضمانات مالية، ليقوموا بتأسيس مشاريعهم الخاصة المدرة للدخل ، وذلك تأسيسا على الضمان الجماعي.

حيث يهدف نظام بنك القرية إلى تحسين معيشة شديدي الفقر و تسهيل الخدمات المالية للفقراء و مساعدتهم للاعتماد على الذات، إيجاد فرص للعمل الحر للشريحة الكبيرة من البطالين ، دمج الفئات الهشة من المجتمع وتغيير مفهوم إدارة الحلقة المفرغة للفقر ، دخل قليل—مدخرات قليلة—استثمار قليل—دخل قليل ، لتصبح نسقا متصاعدا من دخل منخفض—ائتمان—استثمار في مشروع صغير—دخل كبير—ائتمان أكبر—مزيد من الاستثمار—مزيد من الدخل.¹⁸

حيث يمتاز بنك الفقراء بمنهجية معاكسة لمنهجية البنوك التقليدية وهذا لتمييزها بالعديد من السمات التي استطاعت أن تخرج بين الهدف الاجتماعي و الهدف الاقتصادي ، حيث تعامل الفقير كإنسان كامل الأهلية له الأولوية في الحصول على قرض وكذلك التركيز على النساء كقوة عمل وبأنها تجربة إبداعية تدعم الإبداع.

حيث تعتمد فكرة بنك الفقراء على مبدأ الإقراض متناهي الصغر لشريحة أفقر الفقراء ، الذين تضيق أمامهم ، بل تنعدم فرص الاقتراض من البنوك العادية،

1-1- المقاربات التنموية للبنك:

حيث اعتمد البنك على عدد من المقاربات التنموية لمكافحة ظاهرة الفقر في بنغلاديش ، والمتمثلة في مقارنة التنمية الاقتصادية و مقارنة التنمية الاجتماعية و مقارنة تحسين نوعية الحياة.

أ-مقاربة التنمية الاقتصادية: حيث تتخذ في البنك عدة محاور أهمها:

*قروض الاستثمار الفردي: حيث يرى البنك ان معيار التنمية هو ما يحدث من تحسين في حياة الـ50% التي تقع في ادنى المجتمع ،حيث يمكننا تصور حجم التنمية التي أحدثها البنك من خلال عدد المقترضين من البنك الذي بلغ في السادسي الثاني لـ2013 أكثر من 8.41 مليون مقترض مقسمين على 2567 فرعا تعمل في أكثر من 81386 قرية.¹⁹

*صناديق الادخار: حيث أهم هذه الصناديق :

-صندوق ادخار المجموعة Group Fund ، وهو صندوق ادخار إجباري يلزم كل عضو من أعضاء المجموعة بالاشتراك فيه ، وتجمع تلك المدخرات في حساب خاص و تدير رصيده المجموعة مبدأ الإجماع.

-صندوق الطوارئ Emergency Fund ،وهو نوع من الغطاء التأميني لحالات التخلف عن السداد و الوفاة وغيرها من الحوادث.

-صناديق أخرى: مثل صندوق المدخرات الخاصة و صندوق رفاة الأطفال.

ب-مقاربة التنمية الاجتماعية:حيث يعتمد البنك التركيز والاعتماد على شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال بناء تنظيمات اجتماعية صغيرة قائمة على مبدأ الثقة و الاعتماد المتبادل ، مستندا عليها و على متانتها و التزامها كضمان أساسي وبديل عن الضمانات المادية ، مما يقوي تلك الروابط الاجتماعية و يقوي من بناء البنك و يعضد من نجاحه الذي تجلّى في نسبة سداد القروض التي بلغت 98%.

ج-مقاربة تحسين نوعية الحياة: وهي المقاربة التنموية الثالثة في نموذج بنك غرامين ويتم ذلك من خلال 4 مداخل.

-المدخل الإسكاني:ويعطي البنك للأعضاء 3 مستويات من قروض الإسكان حسب عدد سنوات العضوية.

-المدخل الصحي: وذلك من خلال برنامج غرامين الصحي والذي تقوم عليه مؤسسة غرامين ترست ، ويهدف إلى مد الرعاية الصحية للفقراء المحرومين منها ، وكذلك رفع مستوى الوعي الصحي لديهم، ويركز البرنامج على الوقاية وتحسين الصحة.

-المدخل التعليمي: ويتم ذلك من خلال صندوق رفاة الأطفال الذي يصبح إجباريا من القرض الثاني ، وتستخدم موارده في بناء أو تجهيز فصل متوسط الحجم أو مدرسة ذات فصل واحد لتعليم الأطفال في كل مركز.

-برنامج إعادة التأهيل بعد الكوارث: تامين الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال قرض للمخزون الغذائي، قروض لاستعادة رؤوس الأموال، إعادة دمج أولئك الأعضاء من خلال ورشة عمل لمدة عشرة أيام. كما يتضمن البرنامج أيضا قروضا لاستعادة الأراضي الزراعية و أخرى لاستعادة الثروة الحيوانية وكذلك قروض لآلات الري و الزراعة.²⁰

1-2- مدى مساهمة خدمات التمويل الأصغر المقدمة من قبل بنك الفقراء في تحسين الوضع المعيشي للفقراء:

حيث يقدم البنك مجموعة متنوعة من خدمات التمويل الأصغر لصالح الفقراء الأعضاء في البنك، تضم خدمات الإقراض الأصغر و الادخار الأصغر و التامين الأصغر ، تصب كلها في تحسين الوضع المعيشي للفقراء و تحسين نوعية حياتهم من خلال تلبية حاجات الفقراء المتعددة من تعليم و صحة و مسكن و اتصالات.

1-2-1- الإقراض الأصغر: حيث انه ابتداء من سنة 2002 أصبح يركز نظام الإقراض في بنك غرامين على أربعة أنواع من القروض، وهي القرض الأساسي، قرض الإسكان، قرض المرن، وأخيرا قروض التعليم العالي ، حيث يقوم البنك بتقديم خدمات الإقراض لعدة شرائح من الفقراء لاستعمالها في عدة مجالات، حيث يقوم البنك بتقديم خدمات الإقراض لأصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة المدرة للدخل كما يقوم البنك بتقديم قروض لبناء و تحسين المسكن ، أما في جانب التعليم يقوم بتقديم قروض التعليم العالي والمنح الدراسية لأبناء الأعضاء ، كما يقدم خدمات الاقراض للأعضاء المتسولين او كما يسميهم البنك المكافحين و قد بلغت نسبة استرجاع القروض 97.05% الى غاية 2011/12/31.²¹

*قروض المشاريع المصغرة: قدم البنك منذ نشأته عددا معتبرا من القروض حيث استفاد من هذه الخدمات 3.733.833 عضو بمبلغ إجمالي قدره 11.6 مليار دولار و هذا الى غاية 2011/12/31 ، حيث يقوم البنك بتمويل مجموعة متنوعة من النشاطات.

قروض السكن: حيث يعتبر تحسين السكن من المطالب الأساسية للتنمية المعتمدة في البنك، وخاصة في بلد مثل بنغلاديش بحكم ان اغلب سكان الريف به أكواخ، حيث يساهم قرض السكن في تحسين الوضع الصحي للفقراء ، حيث ادخلت هذه الخدمة في سنة 1984 ، وقدرت عدد المنازل المبنية بقرض السكن 694032 مسكن الى غاية 2013/04/30 والتي ساهمت بدورها في تحسين الوضعية الاجتماعية و الصحية للفقراء.

*قروض التعليم العالي و برامج المنح الدراسية:اهتم البنك بتحسين التعليم العالي للفقراء، وذلك عبر برامج قروض التعليم العالي لمساعدة الطلاب الفقراء و المتفوقين على مواصلة تعليمهم العالي ، حيث بلغ اجمالي قروض التعليم العالي المقدمة من قبل البنك 43.12 مليون دولار منحت لـ 51959 من ابناء الاعضاء في البنك، اما بالنسبة لبرامج المنح الدراسية تقوم رؤية بنك الفقراء على السعي لنشر التعليم من اجل تنمية المجتمع بوجه عام و تحسين مستويات حياة الاطفال من خلال ضمان تمويل الاطفال المحتاجين بواسطة المنح الدراسية، كما يقوم البنك بالتركيز على اهمية تعليم الاناث حيث يخصص 50% من المنح لصالحهن و لقد قام البنك بتقديم 165264 منحة دراسية ،حيث قدرت قيمة هذه المنح الممنوحة الفترة (1999-2011) 3.33 مليون دولار.

*قروض المتسولين (المكافحين):نظرا لتركيز البنك على فئة شديدي الفقر فقد اوجد برنامجا خاصا بالإقراض يصب في مصلحة المتسولين او المكافحين كما يسميهم البنك،وتنبع فكرة البنك الى تقديم قروض بدون فائدة لهذه الفئة من اجل مساعدتهم على كسب قوتها بطرق تحفظ ماء الوجه،حيث منذ انطلاق المشروع سنة 2002 الى غاية 2013/04/30 قام البنك بمنح 80323 قرض بدون فائدة لمصلحة الفقراء ، وقدرت المبالغ المصروفة على هذا البرنامج 2.48 مليون دولار،حيث حقق هذا البرنامج نجاحا من خلال مساهمته في تحقيق اهدافه من خلال خلق انشطة مدرة للدخل تصب في مصلحة الفقراء حيث احصى البنك 17113 متسول أصبحو يمارسون مهنة الباعة المتجولين ، كما استفاد 9131 متسول من خدمات القرض الاساسي مما يدل على تحسن وضعهم الاقتصادي عما كانوا عليه من قبل.

1-2-2-الادخار الاصغر:حيث يشجع البنك على الادخار من خلال 3 حسابات اجبارية وهي الحساب الشخصي، والحساب الخاص،وصندوق المعاش ، حيث يقدم بنك غرامين معدلات فائدة جذابة جدا للودائع تتراوح ما بين 8.5 و 12% سنويا حيث ساهم البنك في الرفع من قيمة مدخرات الفقراء لاستعمالها وقت الحاجة، حيث بلغ اجمالي ودائع (مدخرات) بنك غرامين الى غاية 2013/04/31 اكثر من 1.6 مليار دولار.²²

1-2-3-التامين الاصغر:حيث يقوم نظام التامين الاصغر المتبع من قبل البنك على منهجية بسيطة يقوم من خلال الایداع في حساب صندوق التامين مبلغ يقدر بـ 3% من قيمة القرض الجاري وذلك لمرة واحدة في السنة و قد بلغ رصيد صندوق التامين للقروض الصغيرة 99.67 مليون دولار الى غاية افريل 2013 ويقدم صندوق التامين خدمات التامين على الحياة لأسر الاعضاء في البنك المتوفين ، حيث بلغ اجمالي المبالغ المدفوعة لأسر

المتوفين منذ انشاء الصندوق في سنة 2002 الى غاية 2013 اكثر من 5 مليون دولار الناجمة عن وفاة 152860 مقترض.

وبصفة عامة ساهم البنك من خلال تقديم مختلف خدمات التمويل الاصغر من اقراض وادخار و تأمين ، في تحسين الوضع المعيشي للفقراء في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث ساهمت خدمات الاقتراض الاصغر في توفير مصدر رزق ثابت عن طريق تمويل المشاريع المصغرة المدرة للدخل و بتحسين وضعية السكن للفقراء ورفع مستوى تعليم الفقراء

2- التجربة السودانية:

تجربة السودان في تنمية التمويل الاصغر فريدة من نوعها و متكاملة الواجه و مدعومة من قبل الدولة،تجربة التمويل الاصغر الاسلامية السودانية،هي احدى العلامات الفارقة و المميزة و التي تستحق التوقف و التمعن ، لأول مرة في عام 1990 تم ادراج وتضمين قطاع الحرفيين كأولوية للتمويل و ذلك وفقا لسياسة التمويل المصرفي السنوية التي يصدرها بنك السودان المركزي،ففي سياسة التمويل المصرفي للسنة المالية 1994،1995 ، فقد تم ادراج (الحرفيين ،المهنيين وصغار المنتجين ، بما في ذلك الاسر المنتجة) كقطاع ذو اولوية للتمويل ، وضعت اللجنة الولي لصناعة التمويل الاصغر عام 2006 ، عندما تم اصدار لائحة شروط ترخيص مزاولة النشاط الذي بموجبه اصدر البنك المركزي السوداني الاطار الرقابي الذي يعمل بمقتضاه مصارف و مؤسسات التمويل الاصغر.

وقد قام البنك المركزي السوداني في الآونة الاخيرة بإصدار بعض التنظيمات التي من شأنها العمل على انتشار الصناعة ، منها تخصيص نسبة 12% من المحفظة التمويلية للمصارف ، وتم توزيع النسبة المحددة مناصفة بين التمويل الاصغر و متناهي الصغر 6% ، والتمويل الاصغر و التمويل ذي البعد الاجتماعي 6%.

تجربة السودان قام بها بنك السودان المركزي في الفترة 2006 و حتى 2010 بتخصيص مبلغ 350 مليون جنيه سوداني لتنفيذ البرنامج التجريبي للتمويل الاصغر ، وكذلك تكوين محفظة الامان براس مال قدره 200 مليون كمرحلة اولى ، بمساهمة ديوان الزكاة بمبلغ 50 مليون جنيه و الجهاز المصرفي بمبلغ 150 مليون جنيه، وفيما يلي اهم الاحصائيات المتعلقة بالتمويل الاصغر الاسلامي خلال الفترة 2010-2013 كما يلي

الجدول رقم 02: عدد المستفيدين من التمويل الاصغر خلال الفترة 2010-2013

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2012،2010،2013.

السنة	2010	2011	2012	2013
عدد المستفيدين من التمويل الاصغر	80.583	/	183.269	290.718

الجدول رقم 3: حجم التمويل الممنوح خلال الفترة 2011--2013

البيان العام	2011	2012	2013
اجمالي التمويل المصرفي	22867.1	30483	37622
المخصص حسب السياسة 12%	3456	3652	4515
حجم التمويل الاصغر	938	1496	1546
نسبة التمويل الاصغر من اجمالي التمويل	4.1	4.9	5

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي 2011، 2012، 2013.

الجدول رقم 04: اجمالي عدد عملاء التمويل الاصغر بالمصارف و المؤسسات المالية

السنة	2011	2012	2013
العملاء (مصارف) الف	197	300	406
العملاء (مؤسسات تمويل اصغر) الف	47	194	300
اجمالي العملاء	244	494	706
نسبة الزيادة مقارنة بالعام 2011	---	100%	186%

المصدر: بدر الدين عبد الرحيم ، الممارسة الحالية للتجربة للسودان في مجال التمويل الاصغر الاسلامي في اطار اهداف التنمية الاقتصادية في الاسلام، مجلة المصرفي ، العدد 71، مارس 2014، ص 6.

حيث من بين المبادرات التي قامت بها دولة السودان في مجال التمويل الاصغر الاسلامي هو تمويل مشروعات المرأة، حيث تم توفير 10 مليون جنيه بواسطة بنك السودان المركزي ، وقام البنك المركزي السوداني بتوفير التمويل لتمليك وسائل الانتاج و التدريب ، حيث يستهدف المشروع 67500 امرأة في 09 ولايات ، تم تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع بتمويل 2117 امرأة بإجمالي مبلغ 4.3 مليون جنيه بنهاية عام 2013. فاعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء يتوقع ان يغطي مستقبلا 7.2 مليون زبون محتمل ، مقارنة بـ 14.4 مليون فقير يمثلون 46.5% من اجمالي السكان ، كما يتوقع الوصول لنحو 1.5 مليون عميل سنويا في عام 2017 مقارنة 706000 عميل بنهاية عام 2013، حيث تهدف التجربة السودانية في مجال التمويل الاصغر الاسلامي الى القضاء على الفقر بدرجة اولى ، فقد قامت مؤسسات التمويل الاصغر الاسلامي بهذه المنطقة على تمويل عدد كبير من الافراد حيث عرف عدد العملاء وإجمالي التمويل نموا كبيرا ، وقد ساهمت هذه الصناعة من

اخراج العديد من العملاء من شبح الفقر و ازمة البطالة و مساهمتهم في خلق وظائف عمل جديدة قصد توظيف العاطلين الآخرين.

3- تجربة البحرين "بنك الأسرة:

ركزت البحرين منذ العقدين الماضيين على محاربة البطالة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا انتقاء المعايير العالمية للإنتاج و المساهمة في خلق فرص العمل ، قامت البحرين في عام 1972 بمبادرة "المساعدات الاجتماعية" ، حيث بلغ مجموع الاسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي حتى نوفمبر 2013 حوالي 17528 اسرة ، ومن المؤكد ما ان تم توفير برامج التكوين الاقتصادي السليم لهم فاحتمال خروجهم من براثن الفقر وارد و هذا ما تسعى الوزارة تحقيقه من خلال انشاء اداة انمائية مناسبة لتصميم و تنفيذ مثل هذه البرامج، ولقد تم اعتماد التمويل الاصغر في البحرين عام 1999 من قبل كل من برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ووزارة العمل و الشؤون الاجتماعية من خلال برنامج "ميكروستارت" ، ويتجسد في شكل قروض صغيرة و متوسطة الاجل موجهة للأفراد ذوي الدخل المحدود بما فيهم الفئة النسوية ، حيث وفر البرنامج 7637 قروض قصيرة الاجل الى 4347 فرد ذوي الدخل المنخفض بقيمة اجمالية 2532713 دولار من اجل معالجة ظاهرة البطالة و الفقر في البلاد.

كما اطلقت وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية برنامج تنمية المشروعات الصغيرة و العمل الحر بعنوان "الاسر المنتجة" ، حيث اطلقت هذه الاخيرة في 2006 برنامج وطني يهدف الى تحقيق تغيير جذري في ثقافة و حجم و كفاءة المشاريع الصغيرة و خاصة المنزلية منها، و يسعى هذا المشروع الى انشاء نموذج متكامل ناجح لدعم الاسر المنتجة.

تم تأسيس بنك الاسرة بمبادرة من وزارة التنمية الاجتماعية و ذلك بشراكة بين كل من المؤسسة الخيرية الملكية ، بنك البحرين و الكويت ، بنك الاثمار و البنك الاهلي المتحد، وبيت التمويل الكويتي²³، ووفق اطار تعاون مع مؤسسة غرامين و يأتي تأسيس بنك الاسرة كبنك اسلامي للتمويل المتناهي الصغر متوافقا من توجهات تمكين الافراد و اطلاق قدراتهم و تحسين مستوياتهم المعيشية و تفعيلها للإستراتيجية الاقتصادية الوطنية 2030، وبرنامجها التنفيذي (2009--2014)، حيث قدم البنك خدماته لأكثر من 1500 مستفيد منذ تأسيسه.²⁴

3-1- توفير برامج و خدمات متكاملة:

حيث تنقسم الانشطة الاساسية للبنك الى 4 برامج رئيسية :²⁵

* برنامج غرامين: يقدم تمويل اسلامي من 500 دينار بحريني لغاية 3000 دينار بحريني بدون طلب ضمانات.

* برنامج دعم المشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر: يهدف الى تقديم الدعم المالي و الاستشاري لأصحاب المشاريع الصغيرة و المتناهية الصغر.

* برنامج دعم المنظمات غير الحكومية : من خلال تقديم تسهيلات تمويلية لكي يتسنى لها اداء دورها بشكل فعال باعتبارها مؤسسات تمويل اصغر و يعمل على استهداف بعض الفئات المحرومين مثل النساء ، المعوقين، الشباب.

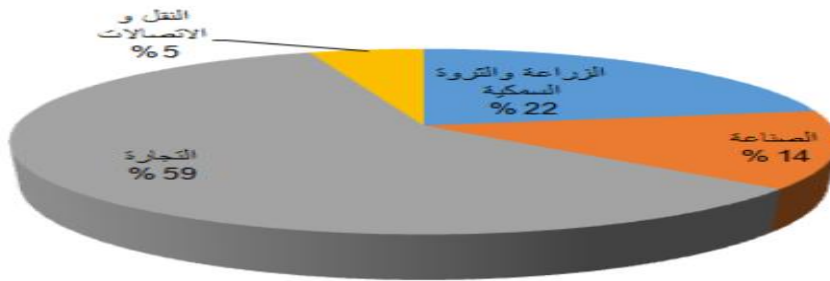
* برنامج الخدمات غير المالية: يهدف الى تمكين العملاء من خلال الخدمات الاستشارية و المشاركة في المعارض و طرح افكار جديدة للمشروعات.

3-2-- اهم انجازات البنك و مؤشرات نجاحه:

حيث تلعب مؤسسته غرامين دور كبير في مساعدة الفقراء في العالم لا سيما النساء من اجل تحسين حياتهم و تجنب الوقوع في الفقر و ذلك من خلال الحصول على التمويل الاصغر ، وقد تم عقد اتفاقية بين بنك الاسرة و مؤسسة غرامين تراست من اجل تطبيق برنامج غرامين.

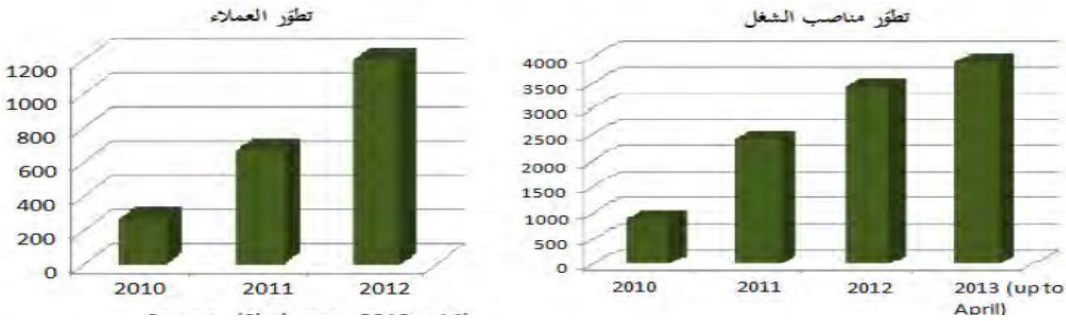
ومنذ اطلاق هذه الاداة المالية في البحرين فقد ثبت هناك تحسن ملحوظ فيما يخص مسؤولية التسديد و قد تم تكوين اكثر من 70 مجموعة عاملة في عدة قطاعات.

الشكل رقم 04: القطاعات الاستثمارية لدى عملاء بنك الاسرة



Source: Atef El Shabrawy, Innovation in Islamic M&SME's Banking, 2013, Consulté le 25-05-2014 sur : <http://www.alhudacibe.com/imfc2013/images/post-event/Mr.%20Atef%20-%20innovation%20in%20M&SME.pdf>

الشكل رقم 05: انجازات بنك الاسرة منذ تأسيسه



Source: El Shabrawy, p14

أكثر من 350 مستثمر في عدة قطاعات استثمارية و لا يزال العدد في تزايد يوميا. وقد احصى البنك، كما يسعى بنك الاسرة لتوجيه الاشخاص لتطوير افكارهم وفقا لإمكانات السوق عبر اتاحة لهم الفرصة حقيقية لتأسيس مؤسسات صغيرة في الكثير من الانشطة التجارية المتنوعة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق حاولنا لقاء الضوء على التمويل الاصغر الذي ظهر من رحم الحاجة الى اسلوب تنموي اقتصادي يتصدى للإقصاء المصرفي و المالي الذي يطال شريحة لا يستهان بها من الافراد **محدودي الدخل و الفقراء**، فتميزت هذه الصناعة بنمو هائل في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك لاهتمام الدول النامية بسبب النتائج الايجابية التي حققتها في مجال مكافحة الفقر ، وذلك من خلال تديبها لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية ، كالإقراض والادخار و التأمين، و تحويل الأموال، وأخرى غير مالية كالمساعدة الفنية وتقديم الاستشارات التي تصب كلها في مصلحة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على تمويل من المؤسسات المالية التقليدية ، بغرض تلبية احتياجاتهم المعيشية او لإنشاء مشاريع مصغرة مدرة للدخل.

فحسب الدراسات التي اجريت على تقدير الطلب على التمويل الاصغر في البلدان العربية و الاسلامية الى ان الطلب عال جدا على التمويل المتوافق مع الشريعة الاسلامية، حيث ان الدراسات التي هدفت الى استقصاء الطلب على التمويل الاصغر من الزبائن المحتملين سيختارون التمويل بشروط اسلامية لو اتيح لهم الخيار في ذلك حتى ولو كانت التكلفة اعلى من التمويل بنظام الفائدة لأسباب دينية.

كما تم التطرق الى تجربة التمويل الاصغر في الجزائر ومجموعة من الدول، حيث تم التطرق الى حالة الجزائر والخدمات المتاحة الممثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، وتجربة بنك البركة في تقديم هذه الخدمات الموجهة للنساء المالكات في البيوت، وتجارب عالمية ناجحة رائدة والمتمثلة في تجربة بنك الفقراء ببنغلاديش ، والتجربة السودانية ، وكذلك التجربة البحرينية المتمثلة في

بنك الاسرة ومدى مساهمتهم في تحسين الوضع المعيشي للفقراء ولحدودي الدخل و تلبية حاجاتهم المتعددة من تعليم وصحة ومسكن ، وتقديم خدمات الاقراض لأصحاب المشروعات الاقتصادية الصغيرة المدرة للدخل. فرغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، فقد اظهرت عدة تقارير ان التمويل الاصغر التقليدي غير المنضبط بالأحكام الشريعة لم يحقق كامل الاهداف المرجوة وكانت نتائجه الاجتماعية و الاقتصادية محدودة للغاية، فتطوير منتجات التمويل الاصغر الاسلامي (القرض الحسن ، تمويلات المشاركة ، التكافل ...) وفق مقارنة جديدة تعتمد اساسا على توظيف ارشد للمخزون المالي الكبير للمجتمعات الإسلامية، والمتمثل بالوقف و الزكاة، قد يسهم في توفير خدمات مالية للملايين من الفقراء الذين يسعون جاهدين لتجنب المنتجات المالية التقليدية ،

التهميش والإحالات

1. ماركو اليا ، ترجمة فادي قطان ، التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية ، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا ، 2006، ص 07.
2. نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي ، التمويل متناهي الصغر كاداة فاعلة ضمن استراتيجية القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، 15 و 16 نوفمبر 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، ص 03.
3. محمد خالد ، بناء نموذج اعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الاسلامي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القمة العالمية للائتمان الصغير لعام 2011 ، بلد الوليد ، اسبانيا، متاح على بوابة التمويل المتناهي الصغر: <http://www.arabic.microfinancegateway.org> ، تاريخ الاطلاع 2014/08/20.
4. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الاصغر الاسلامي وآفاق تطويره في فلسطين -دراسة تطبيقية على قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة، 2010، ص 29.
5. عبد الرحمن عبد الرحيم، التمويل الصغير الاسلامي ، العنصر المفقود في المصارف الاسلامية، نشرة كيوتو لدراسات المنطقة الاسلامية، 2007، ص 49، دراسة متاحة على بوابة التمويل الاصغر ، تاريخ الاطلاع : 2014/05/04 ، <http://www.arabic.microfinancegateway.org>
6. لمعلومات اوفى ، يمكن زيارة الموقع الالكتروني : <http://www.cgap.org/news/islamic-microfinance-challenge-2013>
7. خالد محمد ، بناء نموذج اعمال ناجح للتمويل الاصغر الاسلامي ، القمة العالمية للائتمان الصغير، إسبانيا، 2012.
8. شبكة التمويل الاصغر في البلدان العربية ، التقرير العربي الاقليمي للتمويل الاصغر، 2010، ص 13.
9. Atef El Shabrawy, **Innovation in Microentrepreneurship & Islamic microfinance : the model of family Bank**, 10th International Entrepreneurship Forum, Tamkeen ,Bahrain, 2011, p70.
10. التمويل المتناهي الصغر الاسلامي : التحديات و المبادرات، ورقة بحث مقدمة لمنتدى تطوير القطاع المالي الاسلامي المنعقد في الكويت ،المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب و المجلس العام للبنوك و الهيئات المالية الإسلامية، 2006، ص 34، متاح على موقع البنك الاسلامي للتنمية : www.isdb.org ، تاريخ الاطلاع 2013/05/20.
11. للتوسع اكثر انظر : عدنان، رزان ، سبعة تحديات للمصرفية الاسلامية ، جريدة القبس ، العدد 12664، 2008 ، ص 37.
12. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.
13. -les bulletin de l'emploi et chomage au qautrième trimestres(2005-2010), l'ONS, <http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html> , consulte le :10/05/2013.

14. منشورات داخلية لمديرية الدراسات و برامج المعلومات ، المديرية العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وزارة التضامن الوطني و الاسرة و قضايا المرأة، الجزائر ، ماي 2013
15. -المادة 06 من المرسوم 296/96 ، الجريدة الرسمية، العدد 52 بتاريخ 1996/09/11 ، ص13، 12.
16. -Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, Bulletin d'information statistique de la pme, N° 23, Novembre 2013.
17. مجلة اتحاد المصارف العربية ، موقع اتحاد المصارف العربية ، 2012.
18. عباس و داد ، تقييم السياسات العربية في مجال مكافحة الفقر لتحقيق اهداف الالفية الإنمائية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف ، 2012، ص63، 64.
19. -Grameen Bank Monthly Update in US\$: April 2013, Statement No: 1 Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013 , www.grameen-info.org.
20. مجدي سعيد، تجربة بنك الفقراء، الدار العربية للعلوم، ناشرون ، بيروت لبنان ، ط2، 2007، ص84-87.
21. -Grameen Bank Monthly Update in US\$: April 2013, Statement No: 1 Issue No : 400, Issue Date : May 07, 2013 , http://www.grameen-info.org/index.php?option=com_content&task=view&id=1102&Itemid=422
22. -Grameen Bank Monthly Update in US\$: April 2013. op-cit
23. وزارة التنمية الاجتماعية ، إنجازات الوزارة لعام 2013 ، تاريخ 2014/07/20 ، متاح على: <http://www.social.gov.bh/en/node/2508>.
24. وكالة انباء البحرين ، بنك الاسرة يشارك في المنتدى العالمي الثالث للتمويل الاصغر الاسلامي بدبي، 2013، تاريخ الاطلاع 2014/06/18، متاح على: www.bna.bh/portal/news/583427
25. وقع بنك الاسرة: تاريخ الاطلاع 2014/06/13 متاح على الرابط التالي: <http://www.familybankbh.com/ara/index.asp>
- Atef El Shabrawy, **Innovation in Islamic M&SME's Banking**, 2013, Consulté le 25-05-2014 sur :- <http://www.alhudacibe.com/imfc2013/images/post-event/Mr.%20Atef%20-%20innovation%20in%20M&SME.pdf>